



قائمة الاسئلة

القانون التجاري4-الرابع-النظام العام-الشريعة والقانون- الفترة الرابعة- درجة الامتحان(100)

د/ احمد احمد الوشلي ، أ.د/ عبدالرحمن عبدالله شمسان

- (1) من وظائف الورقة التجارية :
 - (1) - الكفافية الذاتية في الورقة التجارية
 - (2) - استقلال الالتزام الوارد فيها عن العلاقة الأصلية
 - (3) - قابليتها للتداول
 - (4) + لا شيء مما ذكر
- (2) يعتبر انشاء الورقة التجارية عملا تجاريا مطلقا ، لهذا فالأصل أنه يجب أن يكون الساحب متمتعاً :
 - (1) - بأهلية الوجوب
 - (2) + بأهلية الأداء
 - (3) - بالأهلية التجارية
 - (4) - بأهلية التمييز
- (3) يجب أن تحرر الأوراق التجارية :
 - (1) - في صكوك رسمية فقط
 - (2) - في صكوك عرفية فقط
 - (3) - لا يشترط تحريرها في صكوك ويكتفى بتوفر رضى الساحب
 - (4) + في صكوك رسمية أو عرفية
- (4) الالتزام في السند لأمر
 - (1) - التزام معلق على شرط
 - (2) - التزام موقوف على شرط
 - (3) - التزام رضائي فقط
 - (4) + لا شيء مما ذكر
- (5) الحامل الشرعي للورقة التجارية الاسمية هو :
 - (1) - الحائز الفعلي لها
 - (2) + الذي انتقلت اليه بسلسلة توقيعات غير منقطعة
 - (3) - المستفيد الذي حررت لامره
 - (4) - المظهر له في جميع الأحوال
- (6) لا يعتبر ملتزماً التزاماً صرفياً بتسليم قيمة الكمبيالة:
 - (1) - المظهر
 - (2) - الضامن الاحتياطي للساحب الذي قدم مقابل الوفاء
 - (3) + المسحوب عليه غير القابل الذي تلقى مقابل الوفاء
 - (4) - ضامن المسحوب عليه القابل
- (7) يترتب على مخالفة شرط تقديم الكمبيالة للقبول الذي يضعه المظهر سقوط الحق في الرجوع الصرفي على:
 - (1) - المظهرين اللاحقين لذلك المظهر
 - (2) - جميع ضامني الوفاء
 - (3) - الساحب
 - (4) + لا شيء مما ذكر
- (8) حرر البنك العربي باليمن سند لأمر يوم الاثنين بتاريخ 7 / 4 / 2025م مستحق الدفع بعد شهر ونصف من تاريخ السحب ولكون عدد أيام شهر 4 / ثلاثون يوماً ، فإن اليوم الذي سيتم تقديم السند فيه للوفاء هو يوم:
 - (1) - 2025/05/22
 - (2) - 2025/05/23
 - (3) + 2025/05/24
 - (4) - 2025/05/25
- (9) تم سحب كمبيالة على تاجر يماني يوم الخميس 6 / 2 / 2025م مستحقة الوفاء بعد شهر من تاريخ السحب لذلك فإن على المسحوب عليه القابل إذا قدمت اليه الكمبيالة للوفاء في تاريخ الاستحقاق دفع قيمتها في موعد أقصاه:
 - (1) - 2025/03/06
 - (2) - 2025/03/07





- 2025/03/08 + (3)
- 2025/03/09 - (4)
- (10) من الأسباب التي يجوز الإستناد اليها للمعارضة في الوفاء بقيمة الشيك:
- (1) - اختلاف توقيع الساحب على الشيك
- (2) - عدم وجود مقابل وفاء كافي
- (3) - عدم وجود سبب مشروع لسحب الشيك
- (4) + افلاس حامل الشيك
- (11) مدة تقادم الدعوى الصرفية لحامل الشيك في مواجهة الساحب هي:
- (1) - سنتان
- (2) - سنة
- (3) + ستة اشهر
- (4) - ثلاثة أشهر
- (12) مدة تقادم الدعوى الصرفية لحامل الشيك في مواجهة المظهر هي:
- (1) - سنتان
- (2) - سنة
- (3) + ستة اشهر
- (4) - ثلاثة أشهر
- (13) يعتبر التظهير باطلا :
- (1) - إذا لم يشترط المظهر عدم ضمان القبول
- (2) - إذا لم يشترط المظهر عدم ضمان الوفاء فقط
- (3) - إذا لم يذكر المظهر اسم المظهر اليه
- (4) + إذا كان التظهير جزئيا
- (14) ينتقل الشيك الاسمي ب :
- (1) - الحوالة فقط
- (2) - التظهير فقط
- (3) + التظهير أو الحوالة
- (4) - التسليم
- (15) يسقط حق حامل الكمبيالة المهمل في تقديمها للوفاء بالرجوع الصرفي على :
- (1) - الساحب الذي لم يقدم مقابل الوفاء
- (2) - الضامن الاحتياطي لذلك الساحب
- (3) - المسحوب عليه غير القابل الذي تلقى مقابل الوفاء
- (4) + الضامن الاحتياطي للمظهر
- (16) من البيانات التي يمكن أن يتضمنها الشيك :
- (1) - بيان ميعاد الاستحقاق
- (2) + بيان سبب الوفاء بالشيك
- (3) - شرط تقديم الشيك للقبول
- (4) - بيان بوجوب دفع القيمة على أقساط
- (17) الكمبيالة المستحقة بمجرد الاطلاع يجب تقديمها للوفاء خلال:
- (1) - شهرين من تاريخ السحب
- (2) - شهر من تاريخ القبول
- (3) - سنة من تاريخ السحب
- (4) + لا شيء مما ذكر
- (18) يترتب على الوفاء الجزئي بقيمة الكمبيالة :
- (1) - تحول الكمبيالة إلى ورقة أخرى
- (2) - وجوب تسليم أصل الكمبيالة للمسحوب عليه
- (3) - انقضاء ضمان المظهرين بتسليم كامل قيمة الكمبيالة
- (4) + وجوب عمل بروتستو بعدم الوفاء
- (19) التظهير الذي لا يتضمن بيان اسم المظهر اليه وتاريخ التظهير هو تظهير :
- (1) - باطل





- (2) - قابل للإبطال
- (3) + صحيح
- (4) - معلق على شرط
- (20) ليست من ضمانات الوفاء بقيمة السند لأمر :
- (1) + مقابل الوفاء
- (2) - التضامن بين الموقعين على السند
- (3) - الضمان الاحتياطي
- (4) - التأمينات العينية والشخصية
- (21) من جرائم الإفلاس بالتقصير :
- (1) - اخفى دفاتره التجارية او اتلفها او غيرها
- (2) - إقرار التاجر شفاهة بديون غير واجبة عليه
- (3) - إنفاق التاجر مبالغ كبيرة في أعمال المقامرة
- (4) + إنفاق التاجر مبالغ باهظة على مصروفاته الشخصية
- (22) يترتب على شهر افلاس الشركة ذات المسؤولية المحدودة:
- (1) - اشهار افلاس كل الشركاء فيها
- (2) - اشهار افلاس أعضاء مجلس إدارة الشركة
- (3) - اشهار إفلاس المدير التنفيذي للشركة فقط
- (4) + لا شيء مما ذكر
- (23) من الدعاوى والإجراءات القضائية التي لا يجوز للمفلس مباشرتها بعد شهر افلاسه:
- (1) - الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في شهر الإفلاس
- (2) - الدعاوى المتعلقة بأموال الغير
- (3) + الدعاوى المتعلقة بأمواله العقارية والمنقولة التي لا تتعلق بتجارته
- (4) - دعاوى التعويض عن الأضرار الأدبية التي لحقت من أفعال الغير
- (24) لا يترتب على شهر افلاس التاجر :
- (1) - غل يد المدين المفلس
- (2) - جواز تقييد حرية المدين المفلس
- (3) - وجوب تقرير نفقة للمفلس ولعائلته
- (4) + نقص أهليته القانونية
- (25) يجوز للسنديك إجازة التصرفات التالية التي قام بها المفلس خلال فترة الرتبة :
- (1) - التبرعات
- (2) - الوفاء بالديون غير الحالة
- (3) - الرهونات التي أبرمها التاجر على أمواله بعد نشؤ الدين
- (4) + هبة الزواج
- (26) العقد التجاري هو :
- (1) - هو العمل الذي يصدر متى كان احد طرفيه تاجرا
- (2) - هو العمل الذي يصدر متى كان كل اطرافه تاجرا
- (3) + هو كل عقد يبرم بمناسبة استغلال مشروع تجاري
- (27) العقود التجارية هي العقود التي ترد على :
- (1) - السلع والمنقولات المادية وقد ترد على العقار
- (2) - السلع والمنقولات المادية والمعنوية
- (3) + السلع والمنقولات المادية والمعنوية وقد ترد على العقار
- (28) اثبات العقود التجارية :
- (1) - يكون اثبات العقود التجارية بكافة طرق الاثبات
- (2) - يكون اثبات العقود التجارية بالكتابة
- (3) + يكون اثبات بعض العقود التجارية بكافة طرق الاثبات وبعضها يلزم اثباتها بالكتابة
- (29) العقود التجارية الواردة على العقارات :
- (1) - تكون عقود تجارية ولو لم يكن فيها ربح
- (2) - تكون عقود مدنية بقصد المضاربة
- (3) + تكون عقود تجارية اذا كانت بقصد المضاربة وتحقيق الربح





- (30) هل يبطل عقد البيع التجاري اذا لم يحدد الثمن :
- (1) - يبطل عقد البيع التجاري اذا لم يحدد الثمن مطلقا
 - (2) - لا يبطل عقد البيع التجاري اذا لم يحدد الثمن مطلقا
 - (3) + لا يبطل عقد البيع التجاري اذا لم يحدد الثمن اذا قصد المتعاقدان السعر المتداول بينهما او سعر السوق
- (31) تنتقل ملكية الشيء المبيع في البيوع التجارية في الغالب :
- (1) + بتسليم الشيء المبيع
 - (2) - بمجرد ابرام العقد
 - (3) - بالتسليم الحكمي للشيء المبيع
- (32) تنتقل ملكية الشيء المبيع بالتسليم الحكمي :
- (1) - عند ارسال الشيء من البائع الى المشتري
 - (2) - عند طلب المشتري من البائع تسليم البضائع الى الناقل
 - (3) + عند ارسال البائع الى المشتري المستندات الممثلة للبضائع
- (33) في البيع البحري سيف يلتزم البائع فيه :
- (1) - بنقل البضائع الى متن السفينة والتأمين عليها
 - (2) - بنقل البضائع الى الرصيف بجانب السفينة
 - (3) + بنقل البضائع الى متن السفينة و ابرام عقد النقل والتأمين
- (34) في البيع البحري فاس يلتزم البائع فيه :
- (1) - بنقل البضاعة الى متن السفينة
 - (2) + بنقل البضاعة الى الرصيف بجانب السفينة
 - (3) - بنقل البضاعة الى متن السفينة و ابرام عقد النقل
- (35) البيوع البحرية عند الوصول والتفريغ هي :
- (1) - البيع البحري سيف والبيع البحري فوب
 - (2) + البيع البحري بسفينة معينة او ستعين فيما بعد او بسفينة غير معينة
 - (3) - البيع البحري سي اند اف و البيع البحري فاس
- (36) الرهن التجاري رهن يرد على :
- (1) - مال منقول او عقار ضمان لدين تجاري او مدني
 - (2) + مال منقول ضمانا بدين تجاري بالنسبة للمدين
 - (3) - مال منقول او عقار ضمانا للوفاء بدين تجاري او مدني بالنسبة لطرفيه
- (37) شروط نفاذ الرهن التجاري في المنقولات المادية :
- (1) + شرط انتقال وبقاء حيازة الشيء المرهون من المدين الى الدائن او عدل
 - (2) - شرط الكتابة الرسمية لعقد الرهن التجاري
 - (3) - شرط شهر وتسجيل عقد الرهن التجاري
- (38) عقد الوكالة التجارية والخدمية يكون :
- (1) - اذا تعاقد الوكيل التجاري باسمه ولحساب موكله
 - (2) + اذا تعاقد الوكيل التجاري باسم الموكل ولحساب الموكل
 - (3) - اذا تعاقد الوكيل التجاري مع الغير باسمه ولحسابه
- (39) عقد الوكالة بالعمولة يكون :
- (1) - اذا تعاقد الوكيل بالعمولة باسم الموكل ولحساب الموكل
 - (2) + اذا تعاقد الوكيل بالعمولة باسمه ولحساب موكله
 - (3) - اذا تعاقد الوكيل بالعمولة باسمه الشخصي ولحسابه
- (40) قطع الحساب الجاري يكون :
- (1) - بإغلاق الحساب وعدم تحركه
 - (2) - بإغلاق الحساب من قبل البنك او صاحب الحساب
 - (3) + بقطع الحساب دوريا لمعرفة مركز المتعامل مع البنك
- (41) النقل المصرفي يكون :
- (1) - بنقل مبلغ نقدي معين بشيك
 - (2) - بنقل مبلغ نقدي معين بحوالة مصرفية
 - (3) + بنقل مبلغ نقدي معين من حساب الى حساب اخر لدى البنك
- (42) يكون الحجز على الحساب الجاري او الودائع لدى البنوك :





- (1) - بأمر وطلب من الدائنين الى البنك
- (2) + بأمر وطلب من المحكمة المختصة
- (3) - بأمر وطلب من المسؤول ومدير البنك
- (43) الطبيعة القانونية للوديعة النقدية المصرفية :
- (1) - وديعة عادية
- (2) - وديعة شاذة
- (3) + عقد قرض
- (44) وديعة النقود المصرفية لدى البنوك يترتب عليها :
- (1) - ان البنك لا يستخدم هذه النقود ويلتزم بردها بذاتها
- (2) - ان البنك لا يملك هذه النقود وهي وديعة لديه
- (3) + ان البنك يملك النقود ويستخدمها في اغراضه ويلتزم بردها في الميعاد المتفق عليه
- (45) ينقضي الالتزام الثابت في خطاب الضمان غير المحدد المدة :
- (1) - بمضي ستة اشهر من تاريخ إصداره
- (2) - بمضي سنة من تاريخ إصداره
- (3) + بمضي ثلاث سنوات من تاريخ إصداره
- (46) يقصد بالاعتماد المستندي :
- (1) - الاعتماد الذي يفتح البنك لأحد عملائه بقصد الحصول على نقود
- (2) + الاعتماد الذي يفتح البنك لصالح شخص ثالث (المستفيد) مقابل مستندات تمثل البضائع
- (3) - الاعتماد الذي يفتح البنك ضمانا لشخص ثاني للقيام بعمل معين
- (47) خصم الأوراق التجارية من قبل البنوك يقصد به :
- (1) + تقديم الكمبيالة والسند لأمر قبل ميعاد الاستحقاق لقبض قيمتها
- (2) - تقديم الكمبيالة والسند لأمر في ميعاد الاستحقاق لقبض قيمتها
- (3) - تقديم الكمبيالة والسند لأمر بعد ميعاد الاستحقاق لقبض قيمتها
- (48) تحصيل الأوراق التجارية من قبل البنوك يقصد به :
- (1) - تحصيل الكمبيالة والسند لأمر قبل ميعاد الاستحقاق
- (2) + تحصيل الكمبيالة والسند لأمر في ميعاد الاستحقاق
- (3) - تحصيل الكمبيالة والسند لأمر بعد ميعاد الاستحقاق
- (49) خصم المصارف الإسلامية للأوراق التجارية :
- (1) - يجوز مطلقا
- (2) - يجوز بشروط
- (3) + لا يجوز لها
- (50) هيئة الرقابة الشرعية ، توجد في ؟
- (1) - البنوك التجارية
- (2) - البنوك التجارية والمصارف الإسلامية
- (3) + المصارف الإسلامية

